اخذ الصدقة فالافضل له ان لا ياخذ جائزة السلطان اذا كانت من بيت المال ولو من
مورثه يجوز الاخذ وان من غصب قبل الخلط وانقطاع حق المالك لا يحل وان بعد الخلط
وهو دراهم او دنانير جاز عند الامام وقوله ادفع للناس لان مالا ناس لا يخ من الغصب
لكنه قبل اداء البدل خبيث واجب التصدق فلا ياخذه الا من يجوز له اخذ الصدقة وكان
العلامة يجوز ارزم لا ياكل من طعامهم ويا خذ جوائزهم فقيل له فيه فقال تقديم الطعام كرها
اباحة والمباح له تمليك المبيح فيكون اكل طعام الظالم والجائزة تمليك فيتصرف
الآخذ في ملك نفسه ودفع الزكوة الى المديون اولى من الدفع الى الفقير **باب الفطرة**
مناسبته بالزكوة لانهما من الوظائف المالية مع الخطاط درجتها من الزكوة وجب دفع
عن شخص فطرة الى فقير واحد حتى لو فرقه لاثنين لم يجز ذكره في النور **قوله** فالاحوط
ان يقدر الصاع قيل الاعدل ان يقدر بالماش اذ لا شك من الحبات ما هو اثقل منه **قوله**
وان يتم **واعلم** ان النصب ثلثة نصاب يشترط فيها النماء يتعلق به الزكوة و
سائر الاحكام المتعلقة بالمال الثاني وقد تقدم بيانه ونصاب يجب به احكام اربعة
حرمة الصدقة ووجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة الاقارب ولا يشترط
فيه النماء الا بالتجارة ولا باطول ونصاب يثبت به حرمة السوال وهو ما اذا كان
قوت يومه عنده وقال بعضهم ان يملك خمسين درهما **قوله** بطلوع فجر النفل متعلق
بيجب فهو من قبيل تعلق المشروط بالشرط لا من تعلق الحكم بالسبب لان السبب هو
الرأس دون الوقت ولهذا يتعدد الصدقة بتعدد الرؤس مع اتحاد اليوم **قوله**
وندب تعجيلها الا ادائي بعد تعريف السبب فاشبه التعجيل في الزكوة وخ هذا قال
في الخلاصة لو ادى عن عشر سنين جاز ويعتبر كتب الفقه والادب والتفسير نهاية لا

كتب

كتب الفقه والحديث والتصوف الواحد **قوله** **واعلم** ان اصناف الناس ثلثة
مسلم وذمي وحربي والصدقات ثلث ايضا فرض كالزكوة وواجب كالكفارة
والنذور وصدقة الفطر ونوافل ويجوز الانواع الى المسلم ولا يجوز شئ منها الى
الحربي ويجوز صرف صدقة التفل الى الذمي اجماعا ولا يجوز صرف صدقة الفرض
اجماعا ويجوز صرف الواجب الى الذمي عند ابي حنيفة ومحمد لا خلافا لابي يوسف وشيخ
واعلم ان العلماء اختلفوا في ان الصدقة افضل ام الاقراض فقال بعضهم الصدقة
افضل لقوله عليه السلام قرض مرتين كعطاء مرة وقال بعضهم الاقراض اولى لقوله
مكتوب في باب الجنة الصدقة بعشرة والقرض بثمانية ووجهه ان لا يستقرض
الا محتاج وقد يتكدى وهو غني كذا في شرح المنارة وفي المجتبى يعتبر ما زاد على
الدار الواحدة في الغني في صدقة الفطر ويعتبر ما زاد على الثياب الثلثة
للشتاء والصيف للغني **كتاب الصوم** اخره عن الزكوة لان الله تعالى قرن
ذكر الزكوة بالصلوة في قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة فاقتدى بكتاب الله
وان الصوم عبادة بدنية كالصلوة فلهذه المناسبة ذكر محمد في الجامع الكبير عقيب
كتاب الصلوة **قوله** هو ترك الاكل والشرب والوطئ قال الامام الكردري
هذا اللفظ متقوض طردا وعكسا اما الاول فلان الناسي فان صومه باق وما
فاليت واما الثاني ففي الحايض والنفساء فان هذا المجموع موجود عند الامساك
والصوم فاليت اجيب عن الاول بان الامساك الشرعي موجود حيث جعل الشرع
اكله كلا اكل حيث قال عليه السلام تم على صومك فان الله اطعمك وسقاك وعن الثاني
عن اهلية الامساك والاداء شرعا فعلى هذا ينبغي ان يقيد من اهل بخروج الحايض

Copyright © King Saud University